التقرير الحادي والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بقرار المجلس 1970 (2011)

1 – المقدمة

1 – اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (''المجلس'')، في 26 شباط/فبراير 2011، بالإجماع القرار 1970 (2011)، القاضي بإحالة الحالة في ليبيا منذ 15 شباط/فبراير 2011 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (''المحكمة''). ودعا المجلسُ المدعي العام إلى إفادته كل ستة أشهر بالإجراءات المتخَذة عملاً بهذا القرار. وهذا هو التقرير الحادي والعشرون، وهو آخر تقرير للمدعية العامة الحالية، يتضمن المستجدات في أنشطة مكتب المدعي العام (''المكتب'') فيما يتعلق بالحالة في ليبيا.

2 – ومنذ التقرير الأخير الذي قدمه المكتب إلى المجلس في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أحرز المكتب تقدماً ملموساً في أنشطته التحقيقية، لكنه لا يزال يواجه تحديات خطيرة في ضمان القبض على الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية ونقلهم إليها. ويرحب المكتب بتنصيب حكومة وحدة وطنية مؤقتة جديدة تحت رعاية الأمم المتحدة. ويعرب المكتب عن تفاؤله إذ يأمل أن تبذل حكومة الوحدة الوطنية كل ما في وسعها للتصدي للعنف والقلاقل السياسية التي اجتاحت البلاد، من أجل كفالة السلام والاستقرار في ليبيا. ويؤكد المكتب أن المساءلة عن الجرائم الوحشية وإحقاق العدالة بشأنها أمران حاسمان لتحقيق هذه الأهداف. ويشجع المكتب حكومة الوحدة الوطنية، وأصحاب المصلحة المعنيين، والمجتمع الدولي بصفة أعم، على زيادة تكثيف التعاون والشراكة مع المكتب من أجل مساءلة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي.

3 – ويغتنم المكتب هذه الفرصة للتعبير عن امتنانه للحكومة السابقة، حكومة الوفاق الوطني، لما قدمته من مساعدة وأبدته من تعاون في جهود التحقيق التي بذلها المكتب.

2 - وضع الدعاوى الجارية

4 - في الوقت الراهن، ثمة أوامر أصدرتها المحكمة ولم تُنفذ بعد بالقبض على ثلاثة أفراد، هم: محمود مصطفى بوسيف الورفلي، والتهامي محمد خالد، وسيف الإسلام القذافي. ولم يحرز أي تقدم لضمان تنفيذ أي أمر من هذه الأوامر.

محمود مصطفى بوسيف الورفلي

5 - في 15 آب/أغسطس 2017 و4 تموز/يوليه 2018، أصدرت المحكمة أمرين بالقبض على السيد محمود مصطفى بوسيف الورفلي. ويُدَّعى في هذين الأمرين بأن السيد الورفلي، وهو قائد في لواء الصاعقة، ارتكب بنفسه وأمر بارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في القتل العمد فيما يتعلق بقتل 43 شخصاً في ثماني حوادث إعدام في بنغازي أو المناطق المحيطة بها ما بين عامي 2016 و2018. ويُدَّعى بأن هذه الإعدامات حدثت فيما يتصل بمشاركة لواء الصاعقة في عمليات عسكرية في شرق ليبيا اسمها الرمزي ''عملية الكرامة'' بقيادة اللواء خليفة حفتر، قائد الميليشيا المعروفة سابقاً باسم الجيش الوطني الليبي واسمها حالياً القوات المسلحة العربية الليبية.

6 - وأفادت التقارير بأن السيد الورفلي قُتل على أيدي مهاجمين مجهولين في بنغازي في هجوم على سيارته في 24 آذار/مارس 2021. وطلبت المحكمة إلى السلطات الليبية تقديم معلومات موثوق بها وذات مصداقية للتحقق من وفاة الورفلي التي أفادت بها التقارير، وما زالت المحكمة تذكر السلطات الليبية بتقديم تلك المعلومات.

التهامي محمد خالد

7 - أصدرت المحكمة أمراً مختوماً بالقبض على السيد التهامي محمد خالد في 18 نيسان/أبريل 2013 لِما ادُّعِي به من ارتكابه جرائم خطيرة، بما فيها تعذيب أفراد، ادُّعي بحدوثها في الفترة ما بين 15 شباط/فبراير و 24 آب/أغسطس 2011. وأعادت الدائرة التمهيدية الأولى تصنيف الأمر بالقبض عليه وجعلته أمراً علنياً في 24 نيسان/أبريل 2017.

8 - وظل السيد التهامي فارّاً من العدالة منذ صدور الأمر بالقبض عليه. ووفقاً لمصادر متاحة للجمهور، ورد أن السيد التهامي قد تُوفي مؤخراً في القاهرة بجمهورية مصر العربية. ويدعو المكتب السلطات الليبية والسلطات المصرية إلى التحقيق في هذه التقارير والتأكد من صحتها.

سيف الإسلام القذافي

9 - منذ صدور حكم دائرة الاستئناف في 5 أيار/مايو 2020، الذي رفض بالإجماع استئناف السيد سيف الإسلام القذافي وأكد مقبولية الدعوى المقامة عليه أمام المحكمة، ظل السيد القذافي فارّاً من العدالة عمداً.

10 - وما زالت ليبيا ملزمة قانوناً بالقبض على السيد القذافي وتقديمه إلى المحكمة. ويدعو المكتب حكومة الوحدة الوطنية إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان القبض عليه وتقديمه. ويكرر المكتب أيضاً دعوته للسيد القذافي شخصياً لتسليم نفسه على الفور إلى السلطات الليبية المختصة لنقله إلى المحكمة لمحاكمته.

القبض والتقديم والمساءلة

11 - يثمّن المكتب أنه منذ وقف إطلاق النار وتنصيب الحكومة الجديدة، انخفضت فيما يبدو الجرائم المبلغ عنها والتي تندرج في نطاق نظام روما الأساسي. ومع ذلك فهي لم تتوقف تماماً، والمكتب يساوره القلق من أن العديد من الجرائم الخطيرة، التي تضررت منها مجموعات كبيرة من السكان المدنيين المجنيّ عليهم، ظلت بدون عقاب.

12 - ويؤكد المكتب مرة أخرى أن المساءلة عن العديد من الجرائم الخطيرة التي ارتُكبت في ليبيا - والتي وردت مراراً في هذه التقارير، وكذلك في تقارير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وفريق خبراء الأمم المتحدة والعديد من المنظمات غير الحكومية – تُعدّ أمراً بالغ الأهمية من أجل تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا.

13 - إن المجنيّ عليهم جراء التعذيب والجرائم الجنسية والجنسانية في سجون معيتيقة وقرنادة والكويفية والعديد من مراكز الاعتقال الأخرى الواقعة تحت مسؤولية السلطات الليبية بحكم القانون وبحكم الواقع في جميع أنحاء ليبيا يستحقون العدالة. والمجنيّ عليهم جراء الحرب التي يبدو أنها عشوائية، المتمثلة في الضربات الجوية والألغام وغيرها من الوسائل، والنازحون من بنغازي وتاورغاء والعديد من المناطق الأخرى في ليبيا يستحقون العدالة أيضاً. فالمجنيّ عليهم الذين احتجزوا وعُذبوا في خلال أحداث عام 2011، والأسر في ترهونة الذين اختُطف أحباؤهم أو قُتلوا أو اختفوا، يستحقون جميعاً التحقيق في هذه الجرائم المُدّعى بها تحقيقاً سريعاً ووافياً ومقاضاة المشتبه فيهم من جميع المستويات في محاكمة عادلة وعلنية.

14 - ويدعو المكتب السلطات الليبية والمجلس والمجتمع الدولي إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الفوري لأوامر القبض التي أصدرها قضاة المحكمة. إن الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لا يمكن السماح لهم بالتهرب من العدالة. وهذا من شأنه أيضاً أن يثبت للمجنيّ عليهم العديدين جراء الجرائم الفظيعة في شتى أنحاء ليبيا تعاطف السلطات الليبية وهذا المجلس والمجتمع الدولي مع معاناتهم والتزامهم باتخاذ إجراءات ملموسة لإعمال المساءلة. ومن شأنه أيضاً الإيذان بإنهاء الإفلات من العقاب، وضمان أن المسؤولين عن هذه الجرائم الشنيعة سيقدَّمون فعلاً إلى العدالة.

15 - ونظراً لأن اثنين من المشتبه فيهم الذين صدرت في حقهم أوامر قبض علنية قد تُوفيا بحسب ما ورد، يلاحظ مكتب المدعي العام أن عدم رغبة من هم في السلطة في شرق ليبيا في تسليم السيد الورفلي، أو التحقيق معه ومقاضاته بشكل حقيقي، قد ساهم كثيراً في وجود مناخ الإفلات من العقاب. ويتجلى عدم التعاون أيضاً فيما يتعلق بتقديم السلطات الليبية للسيد القذافي وتقديم السلطات المصرية للسيد التهامي إلى المحكمة.

16 - ويشجع المكتب الحكومة الجديدة بقوة على تكثيف التعاون مع مكتب المدعي العام لضمان التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والجرائم الخطيرة الأخرى التي ارتُكبت في ليبيا ومقاضاة المشتبه فيهم. فالمجنيّ عليهم في هذه الجرائم وشعب ليبيا يستحقون العدالة.

17 - وعلى الرغم من أن ما ادُّعي به من وفاة السيد التهامي والسيد الورفلي لن يوقف التحقيق الجاري في الحالة في ليبيا، فإنه سيكون مثالاً مأساوياً على أن الجناة المزعومين يمكنهم الهروب من المحاكمة والمساءلة عن أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي. وسيثبت ذلك أيضاً الحاجة الماسة إلى تعزيز جهودنا الجماعية للقبض على الهاربين من المحكمة وتقديمهم إليها وضمان مثولهم أمام العدالة بدون تأخير.

18 - ويحث المكتب بقوة هذا المجلس والدول الأطراف في نظام روما الأساسي والدول الأخرى والشركاء الآخرين على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان القبض على جميع الأشخاص الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر القبض بحقهم وتسليمهم إليها. فبدون القاء القبض على المشتبه بهم، ستظل العدالة غائبة عن المجنيّ عليهم، وستبقى الجهود المبذولة لبناء السلام والأمن المستديمين معرضة للخطر. وكما ذُكر أعلاه، ينبغي أن يسلم السيد القذافي نفسه على الفور إلى السلطات الليبية حتى يتسنى نقله إلى المحكمة من أجل إجراء محاكمة عادلة ونزيهة. وينبغي أيضاً على السلطات الليبية والمصرية أن تحقق فوراً في ما ادُّعي به من وفاة السيد الورفلي والسيد التهامي.

3 - البعثات والتحقيقات وأعمال الرصد الجارية بشأن الجرائم المُدعى بارتكابها في ليبيا منذ شباط/ فبراير 2011

البعثات

19 - منذ تقديم التقرير العشرين إلى هذا المجلس، أحرز المكتب تقدماً كبيراً مرة أخرى في تحقيقاته في الجرائم المرتَكبة في ليبيا منذ عام 2011. وأوفد المكتب عدة بعثات، بما في ذلك إلى ليبيا، وعقد مقابلات مع الشهود، وتلقى وثائق ومواد مهمة من أفراد ومنظمات غير حكومية وممثلي منظمات المجنيّ عليهم داخل ليبيا وخارجها.

20 - ويشير المكتب إلى أن التهديدات والعنف والمحاولات الأخرى للتستر على الجرائم المرتَكبة منذ عام 2011 تؤكد عزم العديد من الليبيين على المشاركة في ضمان المساءلة من خلال التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. و هم يأكدون الحاجة الملحة إلى أن يكثف هذا المجلس والسلطات الليبية بل والشعب الليبي جميع الجهود لضمان المساءلة من خلال التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ودعمها.

21 - وفي خلال آخر بعثة للمكتب إلى ليبيا، وفي إطار متابعة الاجتماعات السابقة، أجرى الفريق الذي يعمل في الحالة في ليبيا مناقشات مع العديد من الشركاء المهمين، من قبيل مكتب النائب العام، والنائب العام العسكري، وجهاز المباحث الجنائية، ووزارة الدفاع والعديد من أجهزة الطب الشرعي. وناقشوا وضع التحقيقات الوطنية ومسائل التكامل والتعاون.

22 - وزار وفد المكتب العديد من مواقع الجرائم في منطقة ترهونة، ومن بينها موقع استُخرج فيه أكثر من 100 جثة من قبور مختلفة اكتُشفت منذ حزيران/يونيه 2020. واجتمع الوفد مع هيئات النيابة العامة والتحقيق والطب الشرعي المشاركة في التحقيق في هذه الجرائم، وكذلك مع شركاء خارجيين بشأن الأنشطة التقنية والقضائية ذات الصلة.

23 - والتقى الوفد أيضاً بالناجين وأفراد أسر الشبان الذين أصيبوا وقتلوا في خلال الغارة الجوية على كلية الهضبة العسكرية بطرابلس في 4 كانون الثاني/يناير 2020، وكذلك مع نازحين من بنغازي والعديد من المجنيّ عليهم في الجرائم التي ارتكبت في ترهونة.

24 - وقد ساهمت هذه البعثات في الجهود الجارية التي يبذلها المكتب لتعزيز التعاون المتبادل مع السلطات الوطنية المختصة وأصحاب المصلحة، ومكنته من زيادة فرص حفظ الأدلة المهمة وجمعها.

التحقيقات والجرائم الجارية

25 - يواصل المكتب تلقي معلومات عن الجرائم الجارية، والتي تراوح الاختفاء والاحتجاز التعسفي إلى القتل والتعذيب والعنف الجنسي والجنساني. ومن هذه الجرائم، على سبيل المثال، مقتل المحامية الحقوقية حنان البرعصي في بنغازي في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 والعثور على جثث 11 شخصاً أيديهم مقيدة خلف ظهورهم في منطقة الهواري في بنغازي في 18 آذار/مارس 2021.

26 - وفي الأشهر الستة الماضية، تلقى المكتب وجمع باستمرار معلومات وأدلة موثوقاً بها وجوهرية بشأن جرائم خطيرة يُدّعى بأنها ارتُكبت في مرافق الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية في ليبيا. وعلى وجه الخصوص، تلقى المكتب معلومات عن سجن معيتيقة الخاضع لسيطرة قوة الردع الخاصة ومرافق الاحتجاز في قرنادة والكويفية التي تسيطر عليها القوات المسلحة العربية الليبية والقوات

المرتبطة بها. وظلت هذه الجرائم، التي تشمل التعذيب الواسع النطاق والعنف الجنسي والمعاملة اللاإنسانية والاحتجاز التعسفي، يُبلغ عنها على نطاق واسع لسنوات ولكن لم تتم مساءلة أي أحد حتى الآن.

27 - وعلاوة على ذلك، ثمة تقارير موثوق بها عن أحكام إدانة بإجراءات موجزة والحكم على مدنيين بالسجن لفترات طويلة وإصدار محاكم عسكرية في شرق ليبيا لأحكام بالإعدام. وصدرت هذه الإدانات في محاكمات سرية بدون توفير ضمانات المحاكمة العادلة. وتلقى المكتب وثائق ومواد أخرى تدعم هذه التقارير. ولا يزال مصير عشرات المحتجزات في سجن الكويفية مجهولاً.

28 - وتفيد تقارير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بأن أكثر من 850 8 شخصاً محتجزون احتجازاً تعسفياً في 28 سجناً رسمياً في ليبيا في عهدة الشرطة القضائية وما يقدر بنحو 60 ٪ إلى 70 ٪ منهم رهن الحبس السابق للمحاكمة. واحتُجز 000 10 آخرون في مرافق احتجاز أخرى تديرها الميليشيات والجماعات المسلحة، بما في ذلك حوالي 480 امرأة و63 حدثاً وطفلاً.

29 - ويحث المكتب حكومة الوحدة الوطنية على اتخاذ خطوات جادة وعاجلة لوضع حد للجرائم المرتكبة في مراكز الاحتجاز والتحقيق في هذه الادعاءات الخطيرة بالاحتجاز التعسفي والتعذيب ومصادرة الممتلكات والاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي، بما في ذلك في سجن معيتيقة.

30 - إن إسكات أصوات المجاهرين بالنقد، ضمن أعمال العنف وسبل ترويع السكان المدنيين على غرار ما ورد في التقرير العشرين، بلغ مستويات متردية باغتيال محامية حقوق الإنسان حنان البرعصي. ويدعو المكتب السلطات في شرق ليبيا إلى التحقيق مع المسؤولين عن هذا الاغتيال ومقاضاتهم.

31 - وفي هذا الصدد، يغتنم المكتب هذه الفرصة لإدانة هذه الجرائم بأشد العبارات الممكنة ويدعو السلطات المدنية والعسكرية في ليبيا إلى التحقيق مع المسؤولين عنها ومقاضاتهم. وبصفة خاصة، يود المكتب أن يهيب بالحكومة الجديدة والسلطات المدنية والعسكرية في شرق ليبيا أن تحقق في اختفاء السيدة سهام سرقيوة، العضو المنتخب في مجلس النواب، التي اختفت منذ اختطافها من بيتها في بنغازي في 17 تموز/يوليه 2019.

المقاتلون الأجانب في ليبيا

32 - تلقى المكتب معلومات عن أنشطة المرتزقة والمقاتلين الأجانب في ليبيا، وأحاط علماً بالمعلومات الواردة في تقارير فريق الخبراء وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في هذا الصدد. ويؤيد المكتب تأييداً تاماً دعوة السلطات الليبية الجديدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمجلس لهذه الجماعات والأفراد المسلحين لمغادرة ليبيا دون تأخير. ويؤكد المكتب أن الجرائم التي يرتكبها المرتزقة والمقاتلون الأجانب على الأراضي الليبية قد تندرج ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، بغض النظر عن جنسية المتورطين فيها.

33 - ويدعو المكتب جميع الجهات الفاعلة بما في ذلك المواطنون الليبيون والمرتزقة وجميع المقاتلين الأجانب في ليبيا إلى الوقف الفوري للعنف الجاري في بنغازي وطرابلس والأماكن الأخرى، والامتناع عن الضلوع في أي أنشطة إجرامية قد تؤدي إلى ارتكاب جرائم تندرج ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

النازحون والنهب والتدمير

34 - في خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى المكتب قدراً كبيراً من المعلومات حول الاستيلاء غير القانوني على الممتلكات بما في ذلك البيوت والبضائع والشركات والأراضي، في بنغازي وترهونة على سبيل المثال. وتصف التقارير أيضاً ديناميات النهب وكيف أن بعض الميليشيات والجماعات تستفيد فيما يبدو من الاستيلاء على الأصول العامة والخاصة. وقد تشكل هذه الأنواع من الأفعال جرائم تدخل في اختصاص المحكمة.

الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين

35 - وُثِّق الاتجار بالبشر باعتباره نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للنزاع في ليبيا. وكما ورد في التقارير السابقة، فيما يتعلق بالجرائم المرتبكة ضد المهاجرين، عزز المكتب وطور بشكل ملموس التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات مع السلطات الوطنية ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) في إطار الهدف الاستراتيجي 6 للمكتب. فالتقارير الأخيرة عن غرق

سفينة أخرى في الأسبوع الأخير من نيسان/ أبريل 2021 والذي أفضى إلى وفاة أكثر من 100 مهاجر والتقارير التي لا يزال يتلقاها مكتب المدعي العام بشأن استمرار إساءة معاملة المهاجرين واستغلالهم، تؤكد ضرورة التزام جميع السلطات والشركاء والأجهزة المحلية التزاماً تاماً بهذا التعاون.

4 – التعاون

36 – يلاحظ المكتب أن حكومة الوحدة الوطنية قد أدت اليمين الدستورية أمام مجلس النواب وتولت مهامها. ومن المقرر إجراء الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر 2021. ويكرر المكتب تقديره لحكومة الوفاق الوطني لعملها مع المكتب والمحكمة وتعاونها معهما، ويتطلع إلى العمل مع حكومة الوحدة الوطنية لإحراز تقدم في التحقيقات والجهود المبذولة من أجل تحقيق العدالة للمجنيّ عليهم في ليبيا.

37 – ولا تزال الحالة في ليبيا تمثل أولوية للمكتب في عام 2021. وتماشياً مع هذه الأولوية، ما فتئ المكتب يعمل على ضمان تعاون عدد من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وكذلك توسيع وتعزيز شبكات تعاونه القائمة لإحراز مزيد من التقدم في تحقيقاته الجارية.

38 – والمكتب إذ يعتمد على الآخرين في القبض على المتشبه بهم وتقديمهم إلى المحكمة، فإن عدم تنفيذ أوامر القبض لا يزال يمثل تحدياً من أكبر التحديات التي يواجهها المكتب. ويؤكد المكتب مرة أخرى أن سعيه لتحقيق العدالة لا يمكن أن يتحقق بدون دعم تام من كل من السلطات الليبية المختصة والمجتمع الدولي ويدعو المجلسَ إلى حث جميع الدول المعنية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان القبض على المشتبه فيهم المطلوبين وتقديمهم للمحكمة ومحاكمتهم في أسرع وقت ممكن.

39 – ويواصل المكتب جهوده الرامية إلى تعزيز علاقته مع اليوروبول بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك التي لها صلة بولايته. و انخرط المكتب أيضاً مع فريق الخبراء المعني بليبيا والبعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا بهدف تبادل المعرفة والخبرة.

40 - ويواصل المكتب تعزيز تعاونه مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ويلاحظ تعيين السيد يان كوبيش مبعوثاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ويعرب مرة أخرى عن امتنانه للسيدة ستيفاني ويليامز لما قدمته من مساعدة قَيِّمة في خلال فترة عملها ممثلةً خاصةً بالنيابة للأمين العام ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وكذلك للدعم والمساعدة المتواصلين اللذين تقدمهما البعثة. والمكتب حريص على الحفاظ على علاقة عمله المنتجة ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

41 - وواصل المكتب العمل مع أصحاب المصلحة الذين قدموا طلبات مساعدة إلى المكتب عملاً بالمادة 93 (10) من نظام روما الأساسي، حيثما كان ذلك عملياً ومناسباً، سعياً إلى تسهيل أعمال التحقيق والمقاضاة الوطنية في الجرائم الدولية المرتكبة في ليبيا.

5 - الخاتمة

42 - لا يزال المكتب ملتزماً بمتابعة تحقيقاته في الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي المرتكبة في الحالة في ليبيا منذ 15 شباط/فبراير 2011، لضمان تقديم المسؤولين عن الجرائم الفظيعة ضد المجنيّ عليهم وأفراد أسرهم ومجتمعاتهم المحلية إلى العدالة. ويدعو المكتبُ المجلسَ والسلطات الليبية بل والدول الأخرى والمجتمع الدولي بصفة أعم إلى تكثيف الجهود لضمان القبض على جميع الفارّين الذين تشتبه فيهم المحكمة الجنائية الدولية وتقديمهم إليها. فبدون هذه الجهود المشتركة، ستظل العدالة بعيدة عن منال المجنيّ عليهم. | مكتب المدعي العام